تطبيق قانونBenford لكشف ممارسات تمهيد الدخل عند القياس بالقيمة العادلة [1]
"بحث تحليلي لعينة مختارة من المصارف العراقية"

Benford law is applied to expose income smoothing practices when measuring at fair value

أ.د حيدر علي المسعودي
Prof.Dr.Haydar Ali AL- Massoodi
Haider.almasudy@uokerbala.edu.iq

رحاب صالح مغامس
Rehab Salih Mogams
Rehab87689@gmail.com

كلية الإدارة والإقتصاد _ جامعة كربلاء
Economics and Administration College – Karbala University

الملخص

تعد ممارسات تمهيد الدخل من الممارسات الخطرة في جزء كبير منها على ملائمة المعلومات المحاسبية وتمثيلها الصادق لواقع أعمال الشركة، لذا من الضروري إتباع أساليب معينة للتأكد من ذلك, إذ يطبق قانون بنفورد في مجال المحاسبة والتدقيق للكشف احتماليات التلاعب بهذه المعلومات والخروج بها عن احتماليات قياسية معينة, والبحث يهدف لتطبيق هذا القانون للتأكد من أن أسلوب القياس المحاسبي المتبع لا يستغل للقيام بمثل هذه الممارسات، على فرض أن الشركات عينة البحث من الممكن أن تستغل التحول للقياس بالقيمة العادلة وتطبيقها لأجراء تعديلات معينة على قوائمها المالية, فضلاً عن أن هذا التمهيد قد ينعكس على قيمة اسهم هذه الشركات وبالنتيجة قيمتها ككل, وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها, أن ممارسات تمهيد الدخل لا تعتمد ولا تستند لطريقة القياس المحاسبية المتبعة, فقد تبين أن هناك مجموعة من الشركات مارست تمهيد الدخل عند القياس بالكلفة التاريخية ولم تمارس عند القياس بالقيمة العادلة , وشركات أخرى مارست تمهيد الدخل في كلا الحالتين, وأخرى مارست تمهيد الدخل عند القياس بالقيمة العادلة بينما لم تمارس شركات أخرى تمهيد الدخل .

Abstract

Income Smoothing practices are dangerous practices in large part to the appropriateness of accounting information and its sincere representation of the reality of the company's business, so it is necessary to follow certain methods to ensure this, as Benford Law is applied in the field of accounting and auditing to uncover the possibilities of tampering with this information and departing from certain standard possibilities , And the research aims to implement this law to ensure that the accounting method used is not used to carry out such practices, on the assumption that the research sample companies can take advantage of the shift to measure at fair value and apply them to make certain adjustments to their financial

(1) بحث مستل من رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان" تطبيق قانونBenford لكشف ممارسات تمهيد الدخل عند القياس بالقيمة العادلة وانعكاسه على قيمة الشركة"

statements, as well Concerning that this preamble may be reflected on the value of the shares of these companies and the result of their value as a whole, and the research reached a set of conclusions, the most important of which is that the preliminary income practices do not depend or are not based on the accounting measurement method used. At historical cost, it was not practiced when measuring at fair value, other companies practiced Income Smoothing in both cases, and others practiced income-generating when measuring at fair value while other companies did not practice Income Smoothing

Keywords: Income Smoothing,historical cost, fair value

المقدمة:

تعد القوائم المالية والمعلومات الواردة فيها من الركائز الرئيسة التي يعتمد عليها الكثير من الأطراف ذات العلاقة بالشركة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة؛ لذا غالباً ما تكون عرضة للتلاعبات من معديها , وبالنتيجة تنعكس على عرض الصورة الحقيقية للشركة, وتعد ممارسات تمهيد الدخل من أخطر المشاكل التي كانت ومازالت تقوم بها الكثير من الشركات, التي تسببت بانهيار الكثير منها، وبما أن تمهيد الدخل واحد من هذه الممارسات خاصةً في ظل تلاعب الإدارة بأرقام مدخلاتها، بهدف تحقيق بعض المكاسب الذاتية وتضليل الأطراف ذات العلاقة بحقيقة الأداء المالي، فالكشف عن ممارسات تمهيد الدخل مهمة صعبة، مما يتطلب وجود آليات رقابية وتقنيات لتبسيط مهام المحاسبين و المدققين، ومساعدتهم في اكتشاف مخاطره, ويعد قانون Benford أحد هذه التقنيات الرقابية التي تستعمل في مجالات شتى ولاسيما في المحاسبة , ومن المعروف ان أغلب الشركات تتعرض إلى كثير من الضغوطات سواء أكانت داخلية أم خارجية ,فضلاً عن وجود العديد من الدوافع الذاتية , التي تقودها نحو استعمال أساليب وتقنيات معينة من أجل تحقيق أهداف معينة, مستغلة بذلك المرونة المتاحة لها في اختيار طرق واجراءات محاسبية معينة, وبما أن تمهيد الدخل أحد الاساليب التي تستعملها الادارة للحد من هذه التقلبات, التي تعرض الشركة إلى كثير من المشاكل أهمها عدم طمأنينة المساهمين ومستعملي القوائم المالي وبالنتيجة فقدان الثقة بتلك الشركات؛ لذا تلجأ الادارة إلى البحث عن الاساليب الممكنة لتوليد نوع من الاستقرار في أرقام بياناتها المالية, مما يضغط على الادارة نحو تمهيد دخلها بدافع تحقيق الكفاءة المعلوماتية أو لأغراض انتهازية مستغلة بذلك المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات المحاسبية للشركة التي جاءت بها معايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية, ويتضمن البحث أربع مباحث، تناول الأول منهجية البحث وأهم الأبحاث السابقة، أما الثاني فقد تناول تمهيد الدخل و القياس بالكلفة التاريخية وانعكاسه على قيمة الشركة، أما الإطار التطبيقي فقد عرض في المبحث الثالث الذي يتناول تطبيق قانون بنفورد لكشف ممارسات تمهيد الدخل ، أما المبحث الرابع و الاخير فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

يعرض المبحث منهجية البحث وأبحاث سابقة تناولت متغيرات البحث بالدراسة وكالآتي:

أولاً: منهجية البحث: يمكن عرض كالآتي:

1.مشكلة البحث : من المخاوف التي ترافق تبني القياس بالقيمة العادلة احتمالية استغلال المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية لغرض القيام بممارسات تمهيد الدخل تؤثر في جزء كبير منها على ملائمة القوائم المالية وتمثيلها الصادق لواقع الشركة, ويمكن تلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

أ. هل أن تطبيق قانون Benford من شأنه المساعدة في كشف ممارسات تمهيد الدخل وبيان أثرها في جودة المعلومات المحاسبية؟

ب. هل أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر تبريراً قانونياً ذي سبباً لممارسات تمهيد الدخل؟

ج. هل أن الشركات العراقية استغلت القياس بالقيمة العادلة للقيام بممارسات تمهيد الدخل؟

2.أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان :

أ. أهمية استعمال قانون Benford لكشف ممارسات تمهيد الدخل.

ب. التعرف على احتمالية استغلال الشركات العراقية عينة البحث للتغيرات في السياسات والتطبيقات المحاسبية ومنها تطبيق القياس بالقيمة العادلة لممارسة تمهيد الدخل.

3.أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية متغيراته والأهداف التي يحققها, ويمكن تلخيص أهم نقاط الأهمية بالآتي:-

أ. أهمية دراسة سلوك تمهيد الدخل كأحد أشكال تدخل الادارة في عملية القياس والافصاح المحاسبي، ومالها من أثر في جودة المعلومات المحاسبية.

ب. أهمية التعرف على أن تغير اسلوب القياس المحاسبي من الكلفة تاريخية الى القيمة العادلة الذي سمحت به معايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي لن تستغله الشركات العراقية لغرض القيام بممارسات تمهيد الدخل.

ج. أهمية استعمال الادوات الرياضية ومنها قانون بنفورد في كشف وتشخيص ممارسات تمهيد الدخل؛ لأنه يعد أحد الأساليب الرقابية ، وبيان أثر نتائجه في دعم موثوقية القوائم المالية التي تعدها الشركات.

4.فرضية البحث

يستند البحث الى فرضيتين رئيستين وهما:-

الفرضية الرئيسة الأولى: ((إن تطبيق قانون بنفورد يساعد على كشف ممارسات تمهيد الدخل))

الفرضية الرئيسة الثانية:((إن تمهيد الدخل لا يعتمد على طريقة القياس المحاسبية المتبعة))

وتنبع منها فرضيتين الفرعيتين الآتيتين:-

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ظاهرة تمهيد الدخل والقياس بالكلفة تاريخية.

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين زيادة ظاهرة تمهيد الدخل و القياس بالقيمة العادلة.

5.أسلوب البحث:

اعتمد الباحثان الاسلوب التحليلي في الجانب النظري والاسلوب الرياضي في الجانب العملي عن طريق الآتي:

أ. **الجانب النظري:** الاستعانة بالمصادر المختلفة وتحليل ما جاء فيها للوقوف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تساعد في دراسة العلاقة فيما بينها وأثر هذه العلاقة في تحقيق النتائج البحث.

ب. **الجانب العملي:** دراسة تطبيقية على عينة قصدية من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, وذلك عن طريق كشف ممارسات تمهيد الدخل عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة باستعمال قانون بنفورد, ومن ثم دراسة واختبار أثر هذه ممارسات في قيمة الشركة (سعر السهم)باستعمال برنامج (Excel) وبرنامج الاحصائي (Spss) .

6.وسائل جمع البيانات

اعتمد الباحثان مصدرين رئيسين لجمع بيانات البحث هما :-

أ. **الجانب النظري:** اعتماد المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب وأطاريح ورسائل وبحوث ودوريات فضلاً عما منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت), من مستجدات فيما يخص موضوع البحث.

ب. **الجانب العملي:** لأثبات فرضية البحث من الناحية العملية اعتمد على التقارير السنوية لعينة من المصارف التجارية التي حصلت عليها من المواقع الالكترونية لسوق العراق للأوراق المالية(ISX) , التي أعدت مصدراً للحصول على البيانات لاحتوائها على معلومات واقعية تساعد في اثبات فرضيات البحث.

7.حدود البحث:

وتشمل الحدود المكانية والزمنية لإجراءات البحث وهي كالآتي:-

أ. **الحدود المكانية:** أعتمد البحث في جانبه التطبيقي على البيئة العراقية عن طريق اختيار عينة من (20) شركة(قطاع مصارف) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, وجرى اختيار هذه العينة لعدة أسباب منها :-

(1).توفير البيانات المالية للشركات عينة البحث.

(2).تطبق العينة القياس بالقيمة العادلة خلال مدّة البحث.

ب. **الحدود الزمنية:** اعتمدت التقارير السنوية للشركات المساهمة عينة البحث، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والمنشورة قوائمها المالية في التقارير السنوي ودليل الشركات لسنة2018، الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية، وذلك للمدّة من (2013-2017).

ثانياً: ابحاث سابقة: سيجري عرض الدراسات التي تناولت واحد أو أكثر من متغيرات البحث كالآتي :-

1.أبحاث عربية:

أ. بحث (الساعدي,2013)	
عنوان البحث	استخدام قانون بنفورد في كشف إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
عينة البحث	طبقت الدراسة على عينة من الشركات بلغَ عددها (61) شركة من أصل (87) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عام 2010 موزعة على (7) قطاعات مختلفة.
نوع البحث	رسالة ماجستير-مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد.
منهج البحث	المنهج الاستنباطي و الاستقرائي.
هدف البحث	هدفت الدراسة إلى استعمال قانون بنفورد لغرض تحديد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح
أهم الاستنتاجات	أظهرت النتائج أن (13) شركة من مجموع العينة البالغ (61) شركة قامت بممارسة إدارة الأرباح أي بنسبة (% 21) من إجمال العينة المختارة، وإن أغلب الشركات التي مارست إدارة الأرباح كانت من القطاع الصناعي بواقع(5) شركات من أصل (13) شركة مارست إدارة الأرباح.
مجال الإفادة	الجانب النظري و العملي-تحليل الرقمي Benford's Law.

ب. بحث (خالد , 2016)	
عنوان البحث	أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك و اتجاهات إدارة الارباح في القطاع المصرفي في السودان.
عينة البحث	80 فرداً وزعت الاستبانة عليهم في البنوك السودانية.
نوع البحث	بحث منشور- مجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث.
منهج البحث	والمنهج الوصفي والتحليلي.
هدف البحث	بيان أثر محاسبة القيمة العادلة في سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي عن طريق تقييم العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة العادلة في ظل التحفظ المحاسبي كأحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة.
أهم الاستنتاجات	ان استعمال تقديرات القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يوفر أسلوب أكثر موضوعية وواقعية لأداء الوحدات الاقتصادية ، وأن مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية ووجود البدائل المتعددة للسياسات المحاسبية يعد سبباً رئيساً في وجود إدارة الأرباح ، وإن استعمال تقديرات القيمة العادلة تؤثر في إدارة الأرباح وتعمل على الحد منها عند تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي وتحد من دوافع الإدارة الانتهازية لتحقيق دوافعهم الذاتية.
مجال الإفادة	الجانب النظري: مداخل القيمة العادلة.

ج. بحث(يوسف و ابراهيم,2016)	
عنوان البحث	أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية(دراسة ميدانية).
عينة البحث	(157) استبيان وزع على مجموعة من الافراد عينة البحث.
نوع البحث	بحث منشور -مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين.
منهج البحث	المنهج الاستنباطي والاستقرائي.
هدف البحث	التعرف اعلى أثر تبنى معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في ظاهرة المحاسبة الإبداعية عن طريق التعرف على الجوانب الرئيسة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات وأثرها في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.
أهم الاستنتاجات	أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معلومات القيمة العادلة وممارسة المحاسبة الإبداعية.
مجال الإفادة	الجانب النظري: ايجابيات ومميزات القيمة العادلة.

2 . **أبحاث الأجنبية :**

أ. بحث (Taktak,2010)	
عنوان البحث	Income Smoothing Practices: Evidence from Banks Operating in OECD Countries ممارسات تمهيد الدخل: دليل من البنوك العاملة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
عينة البحث	278 مصرفًا تجاريًا يعمل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
نوع البحث	بحث منشور-المجلة الدولية للاقتصاد والمالية.
نهج البحث	التحليلي / الاستطلاعي .
هدف البحث	التحقق مما إذا كان المديرون قد يمهدون نتائجهم في شكلها الحقيقي أو المصطنع عن طريق إدارة مخصصات خسارة القروض على التوالي وبيع الأوراق المالية التجارية من أجل تلبية متطلبات اللوائح المصرفية.

أهم الاستنتاجات	أن العديد من البنوك تمهد أرباحها عن قصد أما عن طريق استعمال مخصصات خسارة القروض أو عن طريق بيع الأوراق المالية التجارية, وتلجأ هذه البنوك إلى تمهيد الدخل الحقيقي أكثر من تمهيد الدخل الاصطناعي, وكما تشير النتائج أيضًا إلى أن ميل البنوك نحو تمهيد الأرباح المعلنة يعتمد على تعرضها للقيود التحوطية والعلاجية والقيود المؤسسية المختلفة.
مجال الإفادة	الجانب النظري: ممارسات تمهيد الدخل .

ب. البحث(Hsu & Lin , 2016)	
عنوان البحث	Fair Value Accounting And Earnings Management . محاسبة القيمة العادلة وإدارة الأرباح.
عينة البحث	عينة مختارة من التقارير الفصلية في لعينة مختارة من الشركات الولايات المتحدة التي تبنت بانتظام (FAS159) للفترة من(2007- 2013).
نوع البحث	بحث تجريبي- مجلة أوراسيا للأعمال والإدارة.
منهج البحث	منهج احصائي وصفي.
هدف البحث	تهدف هذه الدراسة الى محاولة تقديم ادلة حول وجود علاقة صلة بين حوافز الادارة وتطبيق القيمة العادلة , أي تطبيق القياس بالقيمة العادلة لغرض إدارة الأرباح المبلغ عنها عن طريق اعتماد خيار القيمة العادلة.
أهم الاستنتاجات	هناك حافز لدى الادارة للكشف عن ادارة الارباح عند القياس بالقيمة العادلة في المستوى 3, إي أن الادارة لديهم حافز لمعالجة قياس القيمة العادلة من المستوى 3 عندما تتبنى الشركة (FAS159) في نفس الوقت, نظرًا لأن (FAS159) يسمح للشركة بالاعتراف بالأرباح (الخسائر) غير المحققة ويجري الافصاح عنها، فضلاً عن التغيرات أثر الانتقال الى القياس بالقيمة العادلة.
مجال الإفادة	الجانب النظري: مستويات القيمة العادلة.

ج. بحث (Pacini,at al ,2004)	
عنوان البحث	The Effective Use of Benford’s Law to Assist in Detecting Fraud in Accounting Data. أستعمال الفعال لقانون بنفورد للمساعدة في الكشف عن الاحتيال في البيانات المحاسبية.
عينة البحث	عدد من الابحاث العلمية والدراسات المحاسبية .
نوع البحث	بحث منشور- مجلة المحاسبة القضائية .
منهج البحث	الاستقرائي وتحليلي.
هدف البحث	مساعدة مراقبي الحسابات بشكل أكثر ملاءمة على تطبيق قانون بنفورد، عن طريق استعمال التحليل الرقمي القائم على قانون Benford بشكل أكثر فاعلية والذي يوجب على مراقب الحسابات توخي الحذر.
أهم الاستنتاجات	إن بعض أنواع الاحتيال لن يجري العثور عليها مع هذا التحليل, على الرغم من أن تحليل Benford في حد ذاته قد لا يكون طريقة "مؤكدة" للاحتيال، إلا أنه يمكن أن يكون أداة مفيدة للمساعدة في تحديد بعض الحسابات لمزيد من الاختبارات، وبالنتيجة ينبغي أن يساعد مراجعي الحسابات في سعيهم إلى اكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.
مجال الإفادة	جانب النظري: قانونBenford’s .

د. بحث (Silva,2013)	
عنوان البحث	The application of Benford’s Law in detecting accounting fraud in the Financial Sector. تطبيق قانون Benford في الكشف عن الاحتيال المحاسبي في القطاع المالي.
عينة البحث	صافي الدخل ل(717) شركة في (15)دولة .

نوع البحث	اطروحة منشورة.
منهج البحث	تحليلي.
هدف البحث	استعمال قانون Benford's لكشف عمليات الاحتيال المحاسبي لصافي الدخل في الشركات المالية.
أهم الاستنتاجات	إن هناك الانحرافات معنوية في الارقام(1,6,9) لصافي الدخل الشركات عينة البحث .
مجال الإفادة	الجانب النظري: استعمال قانون بنفورد لكشف الاحتيال في المحاسبة.

رابعاً :موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة:

من عرض وتحليل الأبحاث السابقة نجد أنها ركزت على متغيرات البحث من جوانب مختلفة والتي سيجري توضيحها بشكل موجز كالآتي:-

1. ناقشت ظاهرة تمهيد الدخل بعدّها أحد القضايا الرئيسة في بيئة الاعمال المعاصرة عن طريق إمكانية وجودها كظاهرة أو سلوكيات يجري ممارستها من الادارة, وأثر هذه الممارسات في متغيرات محددة كالعوائد غير العادية للأسهم، والاداء المالي وغيرها من المتغيرات باستعمال نماذج واساليب مختلفة اتبعها الباحثون تتناسب مع البيئة موضع التطبيق .
2. تطبيق القياس بالقيمة العادلة وأثرها في متغيرات محددة كتحسين الاداء المالي، والاحتيال وجودة الأرباح وسلوك و اتجاهات إدارة الارباح وغيرها من المتغيرات .

أ. تطبيق قانون Benford بعّده أحد التقنيات الرياضية التي تستعمل كأسلوب رقابي لكشف حالات الاحتيال والممارسات الخاطئة .

خامسا: ما يميز هذه البحث عن الأبحاث السابقة :

1.معالجة متغيرين لم يسبق إن عولجا سوية إذ تناولت بعض الأبحاث السابقة تمهيد الدخل دون ربطه بالقيمة العادلة فضلاً عن أنها لم تطبق اداة رياضية أو تحليلية واكتفت باستمارة الاستبانة، إذ حرص البحث على ربطهما باستعمال قانون Benford, من أجل كشف أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة والمرونة التي تقترن به في ممارسات تمهيد الدخل.

1. بيان تأثير كل من القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية في أرقام صافي الدخل لما لها من أثر في عكس صورة اداء الشركة وقدرتها على توليد عوائد جيدة, وقياس أثر اساليب القياس المحاسبي في ممارسات تمهيد الدخل.
2. المقارنة بين القياس بالقيمة العادلة والقياس بالكلفة التاريخية للوقوف على أسباب ظاهرة ممارسات تمهيد الدخل في الشركات(قطاع المصارف), وهل أن التحول نحو معايير المحاسبية والابلاغ المالي سيستغل من الشركات العراقية لتحسين صورتها.

المبحث الثاني

العلاقة بين تمهيد الدخل واساليب القياس المحاسبي

يعرض هذا المبحث مفهوم تمهيد الدخل وانواعه وأهدافه وعلاقته بأساليب القياس المحاسبي وكالآتي:

أولاً: مفهوم وتعريف تمهيد الدخل:

في ظل عدم وجود مفهوم محدد لتمهيد الدخل Income Smoothing ، فقد تعددت المفاهيم التي عرضها الباحثون وذلك على وفق الغرض من عملية التمهيد، لذا فقد أوردت الأدبيات المحاسبية العديد من التعاريف لتمهيد الدخل, والتي سيجري عرض البعض منها وكما في جدول(2-1) وكالآتي: -

جدول(1)

مناقشة لتعريفات تمهيد الدخل

المصدر	التعريف	التحليل والمناقشة
(الدوري , 13:2015) .	سياسة غير معلنة تمارسها الادارة للتحكم في كمية ونوع المعلومات المرغوب الافصاح عنها في التقارير المالية , واتباع هذه السياسة يعتمد بشكل كبير على استغلال الادارة للمرونة المتاحة لها في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر الفترات المحاسبية المتتالية.	آلية تستعملها الإدارة لتوليد الاستقرار في دخلها, عن طريق استعمال السياسات المحاسبية المناسبة, كممارسات حقها للتحكم في كمية ونوع المعلومات المفصح عنها.
(Li &, Richie 2016:177)	استعمال الإدارة لمبادئ المحاسبة والإدارة التقديرية لتقليل تقلب الأرباح.	ممارسة ادارية لتخفيف تقلبات الأرباح اعتماداً على المبادئ المحاسبية.
(Yu , at et ,2017:1)	أداة لإدارة الأرباح يستعملها المديرين.	التمييز بين مفهومي تمهيد الدخل وإدارة الأرباح
Zarowin,2006:251) (Tucker& Arun ,2018:1) (Peterso&).	تشويه الأرباح عن قصد, والبعض يعدها آلية لتحقيق الاستقرار في المصارف.	
المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على الادبيات المؤشرة أزائها.		

وعليه يمكن تعريف تمهيد الدخل بأنه سلوك تقوم به الادارة للحد من التقلبات في الدخل, من أجل عرض اداء الشركة بأجمل صورة ممكنة أمام مستعملي القوائم المالية , لتحقيق منافع معينة مستغلةً بذلك المرونة المتاحة لها باستعمال السياسات المحاسبية والبدائل التي سمحت بها معايير المحاسبة الدولية.

ثانياً : أنواع تمهيد الدخل:

هناك نوعين مختلفين لتمهيد الدخل:-

1.تمهيد طبيعي (Natural Smoothing) : ينتج عن العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها(جهماني , 111:2001). ودون وجود إي تأثير من الادارة وذلك عن طريق بيان طبيعة أعمال الشركة التي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار (القاموسي و ابراهيم , 169:2016), كأرباح الشركات التي تقدم خدمات عامة (الكهرباء , والمياه) , ويرجع ذلك الى الطبيعة الاحتكارية(أو شبه الاحتكارية لأنشطة هذه الشركات التي تسبب توازناً نسبياً بين العرض والطلب في أسواق سلعها (إسماعيل و كرمه,102:2016).

2.التمهيد المقصود (Intentional Smoothing) : عملية تدخل مقصودة من الادارة , والذي يسمى احياناً بالتمهيد المصمم(Designed Smoothing), الذي يأخذ بعدين :-

أ. التمهيد الحقيقي(Real Smoothing): إن التمهيد الحقيقي يمثل إجراءات الإدارة المتخذة للحد من تقلب الأرباح عن طريق تغيير قرارات التشغيل للتأثير في التدفقات النقدية والأرباح لفترة معينة ، كشروط التسهيل الائتماني(Easing) credit لزيادة المبيعات(Chong, 2006:41).

ب. التمهيد الوهمي(Artificial Smoothing): هو التمهيد الناتج عن القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بتطبيق مجموعة من الطرق والإجراءات المحاسبية التي من شأنها مناقلة بعض عناصر المصروفات والإيرادات بالشكل الذي يسهم في تمهيد الدخل(حبيب ,22:2003).

ثالثاً :أهداف تمهيد الدخل

تهدف الادارة من ممارستها لتمهيد الدخل إلى تحقيق مجموعة من الاهداف منها:- (ابراهيم,2006:2)و (حمد و أبو نصار,2013:332)و (Hepworth , 1953:33).

1. ثبات الدخل واستقراره: إن ثبات الدخل واستقراره يعد من أهم أهداف الإدارة، وذلك بهدف إرضاء رغبات الملاك والمستثمرين، إذ يعد تمهيد الدخل أحد أساليب الإدارة في المحافظة على استقرار الأرباح , ومن المؤكد أن مالكي ودائني شركة ما سيشعرون بثقة أكبر اتجاه إدارة قادرة على الإبلاغ عن أرباح ثابتة(مستقرة), وعلى العكس من ذلك في حالة وجود تقلبات كبيرة في الأرباح المبلغ عنها, فقد تؤدي هذه الثقة إلى زيادة الأمن الوظيفي للمديرين، وزيادة مرتباتهم .

2. تخفيض المخاطر: تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركة بما هو ممكن عن طريق تخفيض الفروقات في الأرباح والتقلبات في التدفقات النقدية, وهذا ما أشار إليه الباحثون في التمهيد في مطلع السبعينات، إلا أن اتساع أسواق رأس المال العالمية وانتشارها وبلوغ أوجها منذ الثمانينات دفع المستثمرين إلى الاتجاه نحو الاعتماد على كفاءة السوق بدلاً من اعتمادهم بشكل رئيس على البيانات المالية التي قد تعاني من ظاهرة سياسة تمهيد الدخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى التمهيد قائماً يمارسه المديرون الذين لا يثقون بكفاءة الأسواق المالية أو البورصات .

3. زيادة صافي الأرباح أو تخفيضها :لتحقيق الأهداف الخاصة بممهدي الدخل والتي تظهر أحياناً متباينة ومتقاطعة، ففي الوقت الذي يرغبون فيه بارتفاع أسعار أسهمهم في الأسواق المالية أو البورصات، فإنه ليس لديهم الرغبة في دفع ضرائب مرتفعة.

رابعاً: دوافع الإدارة في تمهيد الدخل

إن التغيير الثوري الجديد في العمل وحاجة الإدارة في البقاء والنمو في أسواق المنافسة , يقودها الى انتهاج سلوكيات التمهيد في الدخل؛ لأن التحول إلى هذه السلوكيات يعود إلى العديد من الأسباب , واغلب الدراسات المهتمة بموضوع سلوكيات تمهيد الدخل أجمعت على وجود دوافع داخلية وخارجية لانتهاج هذا السلوك(الجبوري وناصر،2016:74), ويمكن ادراجها بالآتي:-(حميدي,2011:58)

1.الدوافع الداخلية : وهي دوافع تسعى عن طريقها الإدارة الى خلق انطباعات جيدة لدى المساهمين عن أداء الشركة والحصول على رضاهم بهدف تحسين العلاقات معهم وتجنب المسألة التي من الممكن ان تتعرض لها وبالنتيجة زيادة شهرتها.

2.الدوافع الخارجية: تتمثل الدوافع الخارجية في العوامل والظروف الخارجة عن إرادة الشركة والتي من شأنها تحفيز الإدارة على ممارسة التلاعب في الطرق والسياسات المحاسبية لأغراض تمهيد الدخل, والتي يمكن وصفها بأنها دوافع لتمشية عمل الشركة وزيادة منفعتها.

خامساً: أساليب الإدارة في تمهيد الدخل

إذ يمكن للإدارة الحد من تقلبات الأرباح باستعمال العديد من الأساليب التي تتيح لها تمهيد الدخل ومنها :- (Herrmann& Inoue ,1996:163)

1. **التغييرات المحاسبية:** أن التغيير في الطرق المحاسبية لتمهيد الدخل يختلف أسلوبه باختلاف الحوافز، فالإدارة تستعمل تغييرات محاسبية محددة , يجري اختيارها على أساس الدافع من تمهيد الدخل، فكل نوع من التغييرات المحاسبية يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة، وبشكل خاص تأثيرها بشكل غير مباشر في التدفقات النقدية، وبالنتيجة في أرباح الشركة؛ لذلك فإن مجموعات مختلفة من الحوافز لتمهيد الدخل تؤدي بالنتيجة إلى إتباع أساليب مختلفة من التغيير المحاسبي (الجهماني, 2001 : 117-118)

2.أعادة التصنيف(Classificatory): يمكن للإدارة تصنيف بنود قائمة الدخل لتقليل الاختلافات بمرور الوقت , أي تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصروفات عند حساب الدخل ببنود عادية وغير عادية، إذ إن البنود غير المتكررة والناتجة عن ظروف غير اعتيادية وليس لها علاقة بنشاط الشركة الاعتيادي يمكن تصنيفها ببنود غير عادية(Barnea, et a,1976:111).

3.التوقيت(Timing) : عندما يصدر معيار محاسبي جديد يحدد موعد لاحقاً لصدوره كبداية للتطبيق ، و مع ذلك فانه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الموعد المحدد ، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الموعد المحدد للتطبيق , تختار الادارة وقت حدوث العمليات والاعتراف بالأحداث المالية في مدّة معينة يمكن فيها تقليل التقلبات في الدخل, مثل اختيار وقت حدوث مصروفات البحث والتطوير , ووقت الاعتراف بها , وغيرها من المصروفات والايرادات المختلفة(عبد الله,33:2015).

4. تكوين المخصصات والاحتياطيات: تلجأ الشركات في نهاية المدّة المالية بتكوين مخصصات وذلك بهدف مواجهة التزامات متوقعة، ونظراً لأن هذه المخصصات لا تكون محددة القيمة بصورة نهائية فإن الشركة تلجأ لتكوين هذه المخصصات بقيم تقديرية، كمخصصات الدعاوي القضائية ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والضرائب المستحقة، والقروض المدينة، فضلاً عن التزامات الكفالات المطلوبة, وغيرها (الشمري,29:2016),

سادساً: اساليب تمهيد الدخل الملائمة :-

تلجا الادارة الى استعمال اساليب مختلفة لتمهيد دخل واختيار أي أسلوب يجب أن يكون نابع من توفر خصائص مختلفة منها الآتي:-(الدويري, 2015:19-20) و(ابراهيم,5:2006)

1.أن يحقق الاسلوب المستعمل التعديلات المطلوبة دون تحميل الشركة بأية التزامات (أعمال) استثنائية في المستقبل , كما لا ينبغي لأسلوب التمهيد وأدواته الفعالة الخروج عن مبدأ الاتساق أو المماثلة في استعمال الأساليب والطرق المحاسبية .

2. أن يكون التمهيد مبنياً في الغالب على ممارسة الحكم المهني وملتزماً بالمعايير المحلية و الدولية, وان لا تؤدي الطرق المتبعة في التمهيد الى إرغام الادارة على كشف حقيقة تلاعبها بوضوح مما يقود إلى اصدار مراقب الحسابات تقريراً متحفظاً.

3. أن لا تتطلب وسيلة التمهيد أي معاملات أو صفقات مع الاخرين ,أي أن استعماله لا يؤدي إلى القيام بصفقات فعلية مع الاطراف الاخرى, إذ إنها تتطلب فقط اعادة تصنيف لأرصدة الحسابات الداخلية .

4. يجب أن تكون الوسيلة التي تتخذها الادارة قادرة على تقليل التقلبات في الدخل وان تساعدها على تحقيق اهدافها طويلة الاجل, وكذلك ضرورة الاستمرار في استعمالها خلال السنوات اللاحقة, وأن لا تأثر بشكل ملحوظ في تقلبات الدخل السنوية.

ثانياً: اساليب القياس المحاسبي: اقتصر القياس المحاسبي على الكلفة التاريخية لفترة طويلة وعدها مبدأ لتمتع البيانات المالية بالملائمة, وفي الاوانه الأخيرة أقرن بأسلوب القياس بالقيمة العادلة, وسيجري توضيح هذه الأسلوبين كالآتي:-

1. القياس بالكلفة تاريخيةhistorical cost measurement

يعد مبدأ القياس بالكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي, ويعد من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم, إذ إن جوهر هذا المبدأ يعتمد على الأسلوب التقليدي للقياس المحاسبي المبني على أساس الكلفة الفعلية التي تحققت في تاريخ الحصول على الأصل وحيازته بمعزل عن قيمته الحالية في السوق, وتعد الكلفة التاريخية النموذج الكلاسيكي للتوثيق الذي يقوم على إثبات جميع المواد والحقوق والمخزونات والالتزامات بالكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين الشركة

والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعلية والحقيقية والمتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية إثبات الكلفة ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإيرادات بغض النظر عن تقلبات القيمة الاقتصادية بوحدة النقد, وتسجيل الأصول بتكلفتها الفعلية، ويجري قياسها في تاريخ الشراء كمبلغ نقدي مدفوع فضلاً إلى القيمة النقدية لجميع الاعتباراتConsideration غير النقدية (الأصول الأخرىOther assets ، الامتيازاتPrivileges ، أو الحقوقRights) التي تعطى أيضا في المقابل(Harrison,e al ,2013:8). **ولتطبيق مبدأ القياس بالكلفة التاريخية مبررات عدة يسوقها مناصريها, ومن هذه المبررات:-**

أ. تتمثل الكلفة التاريخية للحدث المالي الكلفة الحقيقية الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء أصل أو نشوء التزام, أي يستند الحدث المالي إلى عمليات حدثت فعلا وليست عمليات افتراضية(عبد المجيد وامين,59:2018).

ب. مقياس يمكن التحقق منه وخالٍ من التحيز، فعلى وفق فرض الاستمرارية فأن الوحدة الاقتصادية إذا قررت الاحتفاظ بالأصل وليس بيعه، يصبح مبدأ الكلفة التاريخية معبرا تعبيراً صادقاً وأكثر ملائمة بل هو ممكنة للتحقق أيضا (الكرعاوي,40:2019)

ج. تتميز الكلفة التاريخية بالبساطة وسهولة التطبيق, وأقل كلفة من معظم الطرائق الأخرى؛ لأنها تستعمل المعلومات المسجلة بالفعل ولا تتطلب تقديرات مكلفة، إذ اقترح الاطار الفكري للمحاسبة المالية أن يكون المنظمون على بينة من الكلفة عند القياس ليضمن عدم تجاوزها المنافع التي تعود على المستفيدين(**Alexander&Nobes,2010:155**).

وعلى الرغم ما قدمه تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية من مبررات إلا انه واجه العديد من الانتقادات ,ومن هذه الانتقادات:-

أ. لا تصلح أن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي؛ لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تطلبها الأطراف المختلفة المستعملة لها من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ الكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي(يونس,2011: 20-21).

ب. تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى مشكلات عدة أهمها اتخاذ قرارات خاطئة سواء من الإدارة أو مستعملي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، ودفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة، وكذلك يجري توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلا، فضلا عن عجز الشركة عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للوحدة (علاوي,1649:2014).

ج. تقوم على افتراض ثبات الأسعار واستقرارها وعدم تغيرها ، وهذا افتراض غير منطقي ، إذ إن الأسعار في تغير مستمر نتيجة لعوامل العرض والطلب المتعلقة بالأصول الشركة، فضلاً عن التغير في التكنلوجيا التي تتطور باستمرار, مؤدية إلى سرعة اكبر ودقة اكثر وأسعار أقل في الغالب, وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تؤثر تأثيرا مباشرا في الأسعار، التي تزخر بها البيئة الاقتصادية, فافتراض ثبات الأسعار يعني افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود ، وهذا أيضا افتراض غير صحيح فالقوة الشرائية للنقود تنخفض مع التضخم(جعارات و الطبري,249:2013)

3. القياس بالقيمة العادلة

عرف معيار(IFRS 13 2017 :2) القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيجري استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يقوم هذا التعريف على المبادئ الرئيسة, وهما(السعر, المعاملة المنتظمة, السوق و المشاركون في السوق), إذ تطلب المعيار (IFRS13)الكشف عن موجودات ومطلوبات القيمة العادلة بثلاثة مستويات مختلفة، تستند هذه المستويات إلى شفافية المدخلات التي يستعملها المشاركون في السوق في تسعير الأصول أو الخصوم كمدخلات (Hsu & 2016:34) (Lin, و(Kasyan,et al ,2018: 32)

المستوى الأول : القيمة العادلة هي تلك القيم التي يجري الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة، وتكون هذه القيم أكثر موضوعية وغير متحيزة, إذ تكون الشركة قادرة على الوصول إليها في تاريخ القياس.

المستوى الثاني :القيم العادلة هي تلك القيم التي لم يجري الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة ولكن يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة.

المستوى الثالث : القيمة العادلة هي تلك التي لا يمكن الحصول عليها أو المستمدة من بيانات سوق يمكن ملاحظتها، ولكن يجري تحديدها باستعمال نماذج التقييم الداخلية ,وتنشأ معظم القضايا العملية لتطبيقات محاسبة القيمة العادلة في المستوى الثالث وأحيانا المستوى الثاني.

4. إيجابيات القيمة العادلة Pros and cons of fair value :

تتمتع القيمة العادلة بعديد من المزايا منها الآتي:- (عريضة,19:2017)و(قشلان,31:2011) (2015:95, Munteanu&Zuca)و(عواد,45:2010)و(يوسف و ابراهيم,33:2016)

أ. تعكس الواقع الاقتصادي للشركة, إذ انها أقرب للتعبير العادل عن التدفقات النقدية ونتيجة الأعمال والتغيرات في حقوق الملكية والمركز المالي للشركة.

ب. تعبر عن الدخل الاقتصادي, وذلك في حال تقييم الموجودات والمطلوبات على أساس القيمة العادلة فأنها تأخذ الأسعار السوقية بعين الإعتبار.

ج. توفر مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة, والربح الاقتصادي للشركة, وكما انه يتفق(تطبيق القيمة العادلة)مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

4. سلبيات القيمة العادلةCons of fair value :

وعلى الرغم من ايجابيات القيمة العادلة, فإن لها سلبياتها ومنها: -(Munteanu&Zuca,2015:95-97)

أ. لا توفر دائمًا معلومات موثوقةprovide a reliable information يمكن أن تصبح القيمة العادلة غير دقيقة إذا تقلبت أسعار السوق بشكل كبير أو تغيرت بشكل غير متوقع.

ب. يؤدي التحديد الملموس للعديد من المشكلات الفنية والمالية, كعدم توفر قيمة سوقية محددة للتقييم ، مما يتطلب معرفة منهجية تقييم الأصول وتحديد توقعات السوق التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر, من ناحية أخرى وبالتزامن مع البيانات المذكورة أنفا ، يمكن أن تكون تكلفة الحصول على تطبيق القيمة العادلة عالية.

ج. يخلق صعوبات في تحديد الأرباح الممكنة للتوزيع: فالقيم الجديدة للأصول وحقوق الملكية والديون هي قيم كامنة محتملة, فضلا عن ذلك فإن القيمة السوقية (الأدلة المادية للقيمة العادلة) متقلبة.

تطبيق قانون Benford في المحاسبة

إن تطبيق قانون Benford في اكتشاف علامات الاحتيال في المحاسبة ظهر في مقال نشره الخبير الاقتصادي Hal Varianعام 1972 يوضح فيه كيفية تطبيق قانون Benford للكشف عن إمكانية الاحتيال في البيانات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لدعم مختلف قرارات التخطيط العام، ويفترض إن الأفراد لديهم قدرة في توليد الأرقام غير الحقيقية لتصبح ميولهم موحدة , وبالنتيجة ، فإن احتمالات Benford المتوقعة ، يمكن إن تكتشف إن البيانات قد يكون لها خطأً متعمداً، أي احتمال الاحتيال ، أو خطأ غير متعمد (Silva ,2013:11)إلا إن المحاسبين لم يلاحظوا ذلك حتى أواخر

الثمانينات, إذ ظهرت اول دراسة لاحظ فيها Carslaw عام (1988) بأن هناك شذوذا في أرقام صافي الدخل بالزيادة لعينة الشركات النيوزيلندية ، وإن المدراء قاموا بتقريب القيم ، وإن ارقام الارباح للوحدات الاقتصادية لا تتطابق مع التوزيعات المتوقعة لقانون Benford , وبدلا من ذلك ، تضمنت المزيد من الأصفار في وضع الرقم الثاني اقل من المتوقع ، مما يعني أنه عندما كان لشركة ما أرباح مقدارها(1,900,00)دولار قربت الى(2,000,000) دولار (2004:21 ,Durtschi,et al).

وفي عام 1995طبق هذا القانون على مجموعة البيانات المالية أيضًا, إذ قدم Hill دليل على إن هذا القانون صحيح في المعلومات المالية المتعلقة بسوق الأوراق المالية , وبعض المعلومات المحاسبية ، إذ لاحظ إن توزيع Benford كان طبيعيًا إلى حد ما, في هذه الحالة ، يمكن تقديم البيانات المتعلقة بالمحاسبة إلى التحليل الرقمي ومع ذلك ، قد لا تكون جميع البيانات المحاسبية الممكنة لهذا التحليل (2014:3، Shalini & Kinjal).

ويرى(Durtschi,et al,2004:25)بأن تحليل Benford مفيد جداً عندما يطبق على معظم البيانات على مستوى المعاملات كالمدينين، والدائنين، والايرادات، والمصروفات, إن الفكرة من قانون Benford هي استعمال التحليل الرقمي للكشف عن الحالات الشاذة في المعاملات المالية، وبالنتيجة الكشف عن الغش والاحتيال فيه.

المبحث الثالث

التحليل الرقمي لصافي الدخل على وفق قانونBenford للمدّة من (2013-2015)

أُختيرت عينة قوامها(20)شركة(قطاع مصارف) من مجموع (41)مصرفاً المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدّة من(2013-2017) والتي طبقت القيمة العادلة , وقد جرى استبعاد (21) مصرفاً, لأسباب عدة منها عدم تطبيق القيمة العادلة, أو عدم توفر بيانته, خلال مدة البحث, والذي يجري تناولها بشكل منفصل على وفق المدّتين من (2013-2015)و(2015-2017) أي قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة, من أجل الوقوف على مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبيان احتمالية اعتمادها لتمهيد صافي الدخل والاستثمارات المالية كونها اكثر العناصر تأثراً بالقيمة العادلة.

(أولاً). استعمال قانون بنفورد لتحليل الرقمي للمرتبة الأولى للأرقام صافي الدخل للمدّة من(2013-2015):

يوضح الجدول(2)بأن تكرار المرتبة الاولى الرقم(1) هو (12)مرة, أي أن هناك اثني عشر رقماً من الأرقام صافي الدخل لمصارف عينة البحث قد بدأت بالرقم(1),أما نسبة ورودها فقد بلغت(21.82%), والناتجة من قسمة تكرار الرقم على اجمالي عدد المشاهدات التي بلغت(55)مرة , في حين إن تكرار الرقم(2) في أرقام صافي الدخل للمرتبة الأولى من الارقام صافي الدخل كان (12)مرة ايضاً, وكانت نسبة ورودها(21.82%), وهكذا لبقية المراتب وكما في الجدول(2).

جدول(2)
احتمالات الفعلية لصافي الدخل للمدّة من(2013-2015)

(1)	(2)	(3)=55/(2)
المرتبة الاولى	**التكرارات**	**الاحتمالات الفعلية(%)**
1	12	0.218182
2	12	0.218182
3	13	0.236364
4	2	0.036364
5	3	0.054545
6	3	0.054545
7	2	0.036364
8	3	0.054545
9	5	0.090909
اجمالي المشاهدات	**55**	%100

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج(Excel).

ومن أجل التوصل إلى الشركات التي قد قامت بممارسة تمهيد الدخل ، يجري مقارنة احتمالية الأرقام التي جرى التوصل اليها في جدول(2) مع الاحتمالات الواردة في قانونBenford عن طريق حاصل طرح عمود البيانات الفعلية من عمود البيانات قانون بنفورد وفي حال وجود انحرافات في الاحتمالات الفعلية عن احتمالات المعيارية، فإن ذلك يوفر مؤشراً, لعملية التلاعب من عدمها وذلك على وفق النتائج المستخرجة وقد حددها قانونBenford ,كما موضح في الجدول (3) الآتي.

جدول(3)
المقارنة بين احتمالات الفعلية واحتمالات قانونBenford

(1)	(2)	(3)	(4)=((3)-(2))
التسلسل	الاحتمالات الفعلية(%)	احتمالات Benford(%)	الانحراف=(الفعلي-المخطط)(%)
1	0.218182	0.30103	-(0.082848)
2	0.218182	0.17609	0.042092
3	0.236364	0.12494	0.111424
4	0.036364	0.09691	-(0.060546)
5	0.054545	0.07918	-(0.024635)
6	0.054545	0.06695	-(0.012405)
7	0.036364	0.05799	-(0.021626)
8	0.054545	0.05115	0.003395
9	0.090909	0.04576	0.045149
	%100	%100	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على جدول(3-6) ونتائج(Excel).

ومن ملاحظة الجدول(3)نلاحظ أن هناك اختلافات بين الاحتمالات الفعلية واحتمالاتBenford , ويمكن توضيح ذلك في الشكل (1)وكالآتي:-

الشكل (1)

الاختلاف بين احتمالية قانونBenford وصافي الدخل للفترة من(2013-2015)

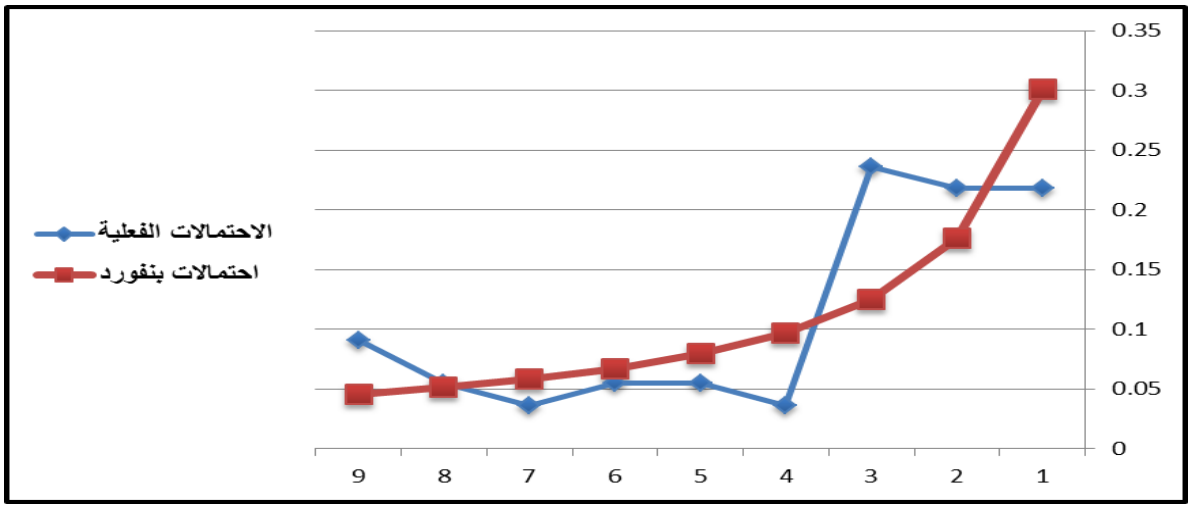

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج(Excel) .

ومن ملاحظة الجدول(3)المتمثل بالشكل (1)، يتضح أن هنالك انحرافات واضحة بين البيانات الفعلية والبيانات المعيارية لقانون بنفورد إذ يتضح هناك انحراف سالب في صافي الدخل بالنسبة للرقمين(1,4,5,6,7), في حين نلاحظ أن هنالك انحراف موجب لصافي الدخل بالنسبة للأرقام(2,3,8,9), ومن أجل التأكد من أن الانحرافات الواردة أنفا، معنوية أم

هامشية، نقوم بإجراء اختبار(Z–statistics), لبيان صلتها بالنتائج المتحققة من استعمال القانون, ولاختبار تطابق الاحتمالات الفعلية لعينة البحث مع الاحتمالات المعيارية لقانونBenford وذلك على وفق النتائج المستخرجة, فاذا كانت تلك النتائج تقع ضمن مستوى المعنوية ما بين (1.96 و –1.96)فهي نتائج مقبولة, أما خلاف ذلك فتكون نتائج غير مقبولة .

وفي حال وجود انحرافات في الاحتمالات الفعلية عن احتمالات المعيارية، فإن ذلك يوفر مؤشر عن وجود شركات قامت بتمهيد دخلها, وعلى وفق ما يؤشره تطبيق قانون بنفورد, للتوصل إلى النتائج الواردة في جدول (4).

جدول(4)
اختبار(Z-statistics) للبيانات صافي الدخل للمدّة من(2013-2015)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(4)/(5)=(6)
First Digits	pa	Pd	$\lvert$ pa-pd $\rvert$ -$\frac{1}{2(55)}$	$\sqrt{\{\frac{pd*1-pd}{55}\}}$	Z-statistics
1	0.218182	0.30103	0.073757	0.061853	1.192457
2	0.218182	0.17609	0.033001	0.05136	0.64254
3	0.236364	0.12494	0.102333	0.044585	2.295233
4	0.036364	0.09691	0.051455	0.03989	1.289921
5	0.054545	0.07918	0.015544	0.036409	0.426912
6	0.054545	0.06695	0.003314	0.033701	0.098324
7	0.036364	0.05799	0.012535	0.031515	0.397756
8	0.054545	0.05115	-0.0057	0.029706	-0.19173
9	0.090909	0.04576	0.036058	0.028177	1.279715

مصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول(3-7) ونتائج (Excel).

وبمقارنة قيمة (Z–statistics) المحسوبة في الجدول آنف الذكر فتحت معنوية (0.05)مع الجدولية التي قيمتها1.96, وتحت مستوى ثقة (95%), نلاحظ أن الأرقام(1,4,9)هي أرقام قريبة الى المستوى المعنوية(1.96) وكما موضح بالرسم البياني بالشكل(3–2) و لكن نلاحظ أن الرقم (3) ذات قيمة Z محسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني أن المصارف التي تبدأ أرقام صافي دخلها بالرقم(3)أكثر احتمالية للتلاعب بهذه الأرقام, كما في الجدول(5).

جدول(5)
المصارف التي يبدأ صافي دخلها بالرقم(3)

التسلسل	اسم المصرف	2013	2014	2015
1	بغداد	32,066,680,000	27,780,658,000	5,716,622,000
2	الشرق الاوسط	20,875,713,678	3,605,722,835	5,420,512,717
3	بابل	3,553,775,302	4,853,162,041	3,579,352,348
4	سومر التجاري	1,331,841,000	1,970,475,000	3,612,464,000
5	الخليج التجاري	47,451,841,795	36,146,585,353	9,859,903,430
6	الموصل للتنمية والاستثمار	38,689,185,587	1,820,660,945	-332,104,667
7	الشمال للتمويل والاستثمار	39,875,614,000	18,618,049,000	0
8	الوطني الاسلامي	32,620,494,063	30,066,458,917	28,555,582,226
9	الايلاف الاسلامي	7,765,905,440	5,703,062,978	330,829,144
10	الدولي الاسلامي	66,037,818	233,706,851	389,132,589

المصدر: اعداد الباحثان

الجدول(5) آنف الذكر يعرض المصارف التي يحتمل بشكل كبير قيامها بتمهيد أرقام صافي , أي أن جميع المصارف التي بدأت مبالغ صافي دخلها بالرقم(3) من جهة اليسار يرجح أنها قامت بالتلاعب في بياناتها.

(ثانياً). التحليل الرقمي المرتبة الأولى لأرقام صافي الدخل للمدّة من(2015-2017):

يوضح الجدول (6) التحليل الرقمي للعينة للمدّة من(2015-2017) والذي يبين بأن تكرار الرقم (1) بالمرتبة الأولى لأرقام صافي الدخل(18)مرة ، أي أن هنالك ثمانية عشر رقماً من أرقام صافي الدخل للشركات عينة البحث للمدّة من(2015-2017) قد بدأت بالرقم(1)، أما احتمالية ورودها(34.62%) ، والناتجة من قسمة تكرار الرقم على اجمالي عدد المشاهدات والتي بلغت(52)مرة، في حين إن تكرار الرقم (2) بالمرتبة الأولى في أرقام صافي الدخل كان(8)مرة ، وكانت نسبة ورودها هي(15.38%)، وهكذا لبقية الأرقام ضمن المرتبة الأولى لصافي الدخل.

جدول(6)
احتمالات الفعلية لصافي الدخل للمدّة من(2015-2017)

(1)	(2)	(3)= 52/(2)
المرتبة الاولى	**التكرارات**	**الاحتمالات الفعلية(%)**
1	18	0.346154
2	8	0.153846
3	7	0.134615
4	3	0.057692
5	3	0.057692
6	3	0.057692
7	7	0.134615
8	2	0.038462
9	1	0.019231
اجمالي المشاهدات	**52**	%100

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج(Excel).

وبعد استخراج الاحتمالات الفعلية في جدول(6)يجري مقارنتها مع الاحتمالات قانون بنفود , وكما في الجدول (7).

جدول(7)
المقارنة بين احتمالات الفعلية واحتمالات قانونBenford

(1)	(2)	(3)	((2)-(3))=(4)
التسلسل	**الاحتمالات الفعلية(%)**	**احتمالات Benford(%)**	**الانحراف=(الفعلي-المخطط)(%)**
1	0.346154	0.30103	0.045123846
2	0.153846	0.17609	-(0.022243846)
3	0.134615	0.12494	0.009675385
4	0.057692	0.09691	-(0.039217692)
5	0.057692	0.07918	-(0.021487692)
6	0.057692	0.06695	-(0.009257692)
7	0.134615	0.05799	0.076625385
8	0.038462	0.05115	0.012688462
9	0.019231	0.04576	-(0.026529231)
	%100	%100	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج(Excel).

ومن الجدول(7)نلاحظ أن هناك اختلافات بين الاحتمالات الفعلية و حتمالاتBenford , يمكن توضيحها بالشكل(2)وكالآتي:-

الشكل (2)

الاختلاف بين احتمالية قانونBenford وصافي الدخل للمدّة من(2015-2017)

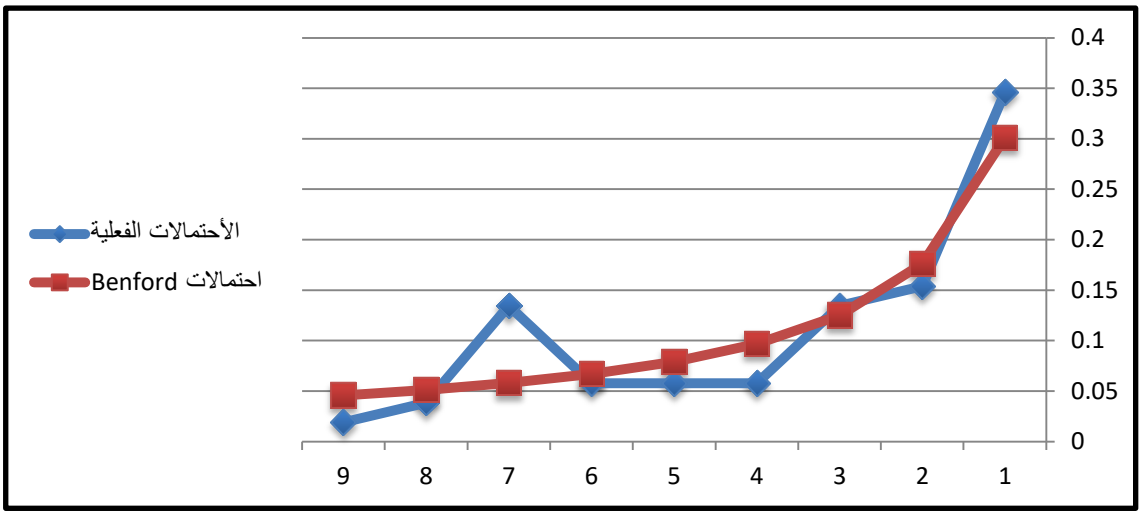

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج(Excel) والجدول(3-11)

ومن ملاحظة الجدول(7)المتمثل بالشكل(2)، يتضح أن هنالك انحرافات واضحة لصافي الدخل المقاس بالقيمة العادلة إذ نلاحظ أن هناك انحراف سالب في صافي الدخل بالنسبة للأرقام (2,4,5,6,8)، في حين أن هناك انحراف موجب واضحاً لصافي الدخل بالنسبة للرقمين (1,7), ومن أجل التأكد من أن الانحرافات الواردة آنفا، معنوية أم هامشية، نقوم بإجراء اختبار(Z-statistics) للبيانات ذات الصلة بالنتائج المتحققة من استعمال القانون, لاختبار تطابق الاحتمالات الفعلية لعينة البحث مع الاحتمالات المعيارية لقانونBenford نتوصل الى النتائج الواردة في جدول(8).

جدول(8)
اختبار(Z-statistics) للبيانات صافي الدخل للمدّة من(2015-2017)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(4)/(5)=(6)
First Digits	pa	Pd	$\left\|pa-pd\right\| -\frac{1}{2(52)}$	$\sqrt{\{\frac{pd*1-pd}{52}\}}$	Z-statistics
1	0.346154	0.30103	0.035508	0.063611	0.558212
2	0.153846	0.17609	0.012628	0.052821	0.239081
3	0.134615	0.12494	0.00006	0.045853	0.001309
4	0.057692	0.09691	0.029602	0.041025	0.721568
5	0.057692	0.07918	0.011872	0.037445	0.31706
6	0.057692	0.06695	-0.00036	0.03466	-0.01032
7	0.134615	0.05799	0.06701	0.032412	2.067459
8	0.038462	0.05115	0.003073	0.030551	0.10059
9	0.019231	0.04576	0.016914	0.028978	0.583677

مصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج (Excel).

وبمقارنة القيمة(Z-statistics) المحسوبة مع جدولية, نجد أن اغلب الاحتمالات الفعلية والمعيارية للأرقام هي أقل من قيمة الجدولية المحسوبة، عدا الرقم (7) إذ تظهر قيمتها المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية مما يعني أن صافي الدخل للمصارف التي تبدأ بالرقم(7) أكثر احتمالية للتمهيد من غيرها, والمصارف التي تبدأ أرقم صافي الدخل بالرقم (7) بينها الجدول (9), أي أن جميع المصارف التي بدأت مبالغ صافي دخلها بالرقم(7) من جهة اليسار يحتمل أنها قامت بالتلاعب في بياناتها المالية لغرض تمهيد الدخل.

جدول(9) المصارف التي يبدأ صافي دخلها بالرقم(7)				
التسلسل	اسم المصرف	2015	2016	2017
1	التجاري العراقي	7,360,334,000	7,577,912,000	10,050,154,000
2	العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	7,684,389,000	6,958,038,000	7,088,260,000
3	بابل	3,579,352,348	7,351,693,160	0
4	العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل	0	704,780,000	1,060,003,000
5	الدولي الاسلامي	0	73,861,753	111,174,969
المصدر: اعداد الباحثان.				

ومن ثم تحديدها على وفق المدّة من (2013–2015)قبل تطبيق القيمة العادلة و(2015–2017) بعد تطبيق القيمة العادلة, لكي يتسنى لنا تحديد الشركات التي قامت بتمهيد دخلها على وفق كل مقياس وذلك عن طريق الجدول(10)الذي يلخص قائمة المصارف التي يرجح أنها قامت بتمهيد دخلها.

جدول(10) عدد الشركات التي مارست تمهيد الدخل خلال المدّة من(2013-2017)								
		صافي الدخل						
		القيمة العادلة			الكلفة التاريخية			
		المرتبة(7)			المرتبة (3)			
التسلسل	اسم الشركة	2013	2014	2015	2015	2016	2017	
1	التجاري العراقي			✓	✓			
2	بغداد	✓						
3	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية			✓			✓	
4	الشرق الاوسط		✓					
5	بابل	✓			✓	✓		
6	سومر التجاري				✓			
7	الخليج التجاري		✓					
8	الموصل للتنمية والاستثمار	✓			✓			
9	الشمال للتمويل والاستثمار	✓						
10	الوطني الاسلامي	✓	✓					
11	الايلاف الاسلامي				✓			
12	العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل					✓		
13	الدولي الاسلامي				✓	✓		
		5	3	2	5	4	1	
	مجموع المشاهدات	13			7			
13	مجموع الشركات	9			5			
المصدر: اعداد الباحثان								

و من الجدول المذكور انفاً يظهر ان عدد المشاهدات التي شملت قيام المصارف بتمهيد الدخل قد بلغ (20) مشاهدة خلال المدّة البحث أي ما يشكل نسبة حوالي(16.6%) من اجمالي عدد المشاهدات والبالغة (120(20*6)) مشاهدة , إذ بلغ عدد المصارف التي قامت بتمهيد دخلها لمرة واحدة على الاقل خلال فترة البحث (13) مصرف, أي ما يشكل نسبة حوالي (65%) من اجمالي المصارف عينة البحث والبالغ (20) مصرفاً, وكما نلاحظ ان اعلى مستوى لتمهيد الدخل جرى خلال عامين (2013)و(2015) إذ بلغت نسبة المصارف الممهدة حوالي(25%) من اجمالي عينة البحث ,أما أدنى مستوى لتمهيد الدخل لقد جرى خلال عام (2017) إذ بلغت نسبة التمهيد حوالي(5%) من اجمالي المصارف عينة البحث. وبالنتيجة نتوصل أن هناك مجموعة من المصارف عينة البحث قامت بالتلاعب في بيانتها عن طريق تمهيد

الدخل وهو ما يثبت الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على **((إن تطبيق قانون بنفورد يساعد على كشف ممارسات تمهيد الدخل))**.

كما نلاحظ من الجدول(10)أن المصارف قامت بتمهيد أرقامها في كلا المقياسين, وبالنتيجة يمكن القول أن ظاهرة تمهيد الدخل لا تعتمد على الطريقة المتبعة في القياس المحاسبي سواء أكانت الكلفة التاريخية أم القيمة العادلة وأنه لا أثر لاستغلال عينة البحث لمبدأ القياس بالقيمة العادلة لتمهيد وهو ما يثبت الفرضية الرئيسة الثانية وفروعها والتي تنص على**((أن تمهيد الدخل لا يعتمد على طريقة القياس المحاسبية المتبعة))**

المبحث الرابع

الاستنتاجات التوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1.إن ممارسات تمهيد الدخل تتيح لإدارة الشركات زيادة أو تخفيض دخلها، تبعاً لهدف الذي يخدمها ، وهذا يقودنا الى نتيجة مفادها أن ممارسات تمهيد الدخل عبارة عن أنشطة منافية للحقيقة ، إي انها لا تعبر عن الصورة الحقيقية للدخل, وان كل شيء لا يعبر عما يراد التعبير عنه يعد احتيالاً هدفه تضليل مستعملي المعلومات سواء أكان المستثمرون أم الدائنون أم الجهات الحكومية وغيرها.

2.يعد صافي الدخل من اكثر العناصر عرضه للتلاعب والغش من الادارة , فهو الحصيلة النهائية التي تحققها الشركات والذي يعتمد عليه اغلب المستعملين القوائم المالي لأنه يعبر عن مدى قوة الشركة و استمراريتها والذي يعكس الصورة الحقيقية للشركة.

3.عدد المصارف التي قامت بتمهيد دخلها لمرة واحدة على الاقل خلال مدّة البحث (13) مصرف, أي ما نسبته (65%) تقريباً من اجمالي المصارف عينة البحث والبالغ (20) مصرفاً, لصافي الدخل, فيما يخص بند الاستثمارات المالية فقد بلغ عدد المصارف التي قامت بتمهيد دخلها لمرة واحدة على الاقل خلال مدّة البحث (9) مصرف, أي ما نسبته (45%) تقريباً من اجمالي المصارف.

4.إن النتائج التي جرى استخرجها عند تطبيق قانون بنفورد ليس بضرورة ان تكون احتيالية , وإنما يمكن عدها خطوط حمراء عن حالات مشتبه بها والتي على المحاسب أو المدقق اعادة النظر فيها.

ثانياً: التوصيات

1.العمل على توسيع فهم وادراك مستعملي المعلومات المالية بشكل عام والمستثمرين بصفة خاصة لأهمية وتأثير ظاهرة تمهيد الدخل وذلك عند اعتمادهم لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم ، اذ ينبغي ان يتوجه الاهتمام بشكل خاص الى الشركات التي تتسم بانخفاض صافي دخلها وذلك من أجل معرفة فيما اذا كانت الشركات تتعمد تخفيضه بهدف التهرب من المسؤوليات الواجبة عليها. سواء أكانت سياسية أم اجتماعية كالتهرب الضريبي أو مطالب الموظفين بمكآفات.

2. حث المحاسبين والمدققين على الالتزام بتطبيق القوانين المتعلقة بالمعايير الدولية وأخلاقيات المهنية عند إعداد البيانات المالية والتي تتناسب مع البيئة العراقية والزام جميع الشركات التي ترغب في إدراج رأسمالها في السوق المالي بذلك، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة رئيسة لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات والمساهمة في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك الشركات بعدالة، فضلاً عن ضرورة تحسين القوانين التي تنظم عمل المحاسبين من أجل ممارسة نشاطهم بعيداً عن تأثير مدراء مجالس الإدارة في الشركات.

المصادر و المراجع

المجلات والدوريات

1. ابراهيم, زيدان محمد (2006)" **السلوك الاخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الاعمال دراسة اختبارية "**، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية /كلية التجارة– جامعة المنوفية العدد الأول والثاني.
2. إسماعيل و كرمه, محمد(2016) **" ممارسة الشركات لسلوك تمهيد الدخل واثره على ربحية السهم :دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"** -مجلة جامعة البعث – المجلد – 83 العدد38 .
3. الجبوري , مهدي عطية و الناصر,اقداس حسين هادي,(2016)**"اثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار** ":مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية -23127813 :I المجلد : 8الاصدار 2 :الصفحات 90-70 :جامعة بابل .
4. الجعرات خالد, الطبري , محمود,(2013)**" مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية"** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع و الثلاثون.
5. جهماني , عمر عيسى(2001) **"سلوك تمهيد الدخل في الأردن : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان "**المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول, ,ص104-142.
6. حمد, آمنه خميس, أبو انصار, محمد(2013) **"أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"** ، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد ٤٠ ، العدد ٢.
7. حميدي، كرار سليم عبد الزهرة،(2011) **" العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية "**، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
8. خالد, وليد الطيب عمر,(2016) **"أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك و إتجاهات إدارة الارباح فى القطاع المصرفي في السودان"** المجلة العربية للعلوم والنشر الأبحاث- المجلد الثاني العدد(5) 4 يونيو2016 ؛ ص255 - 273 ؛ بحث رقم W17316.
9. الصياد, علي محمد علي,(2013)**"اثر تطبيق المعايير القيمة العادلة على جودة التقارير المالية وعلى اسعار الاسهم في بورصة المصرية"** كلية التجارة- جامعة طنطا-مجلة العلمية للتجارة والتمويل, مجلد(2), العدد(4).
10. عبد المجيد, موزارين و أمين, بربري محمد(2018)" **القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي"** الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية أ/ قسم العلوم والاقتصادية والقانونية العدد 19 – ص(57 – 67) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -الجزائر.
11. عبدالله , عبد الرحمن, (2015)**"اثر ممارسة تمهيد الدخل على معدلات العائد واسعار الاسهم السوقية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف بسوق خرطوم للأوراق المالية",** مجلة كلية التجارة العلمية/جامعة النيلين-مجلد (1)العدد (1).
12. علاوي ,خضير مجيد, (2014) **"قياس والافصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدا القيمة العادلة –بالتطبيق على شركة بغداد لانتاج المواد الانشائية-مساهمة مختلطة"** معهد تقني بابل مجلة جامعة بابل/العلوم الانسانية/المجلد22/العدد6.
13. القاموسي, ضياء عبد الحسين, أية عبد الكريم ابراهيم(2016) **"تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"** (بحث مستل من رسالة ماجستير) السنة الحادية والاربعون – العدد مئة وخمسة عشر / مجلة الإدارة والاقتصاد2018.
14. يوسف, كمال احمد وابراهيم,(2016)" **أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية "دراسة ميدانية "**, مجلة الدراسات العليا -جامعة النيلين(مج)5 ،(ع20).

ربعاً :الرسائل والاطاريح العربية:

1. حبيب عقيل حمزة(2003) **"تمهيد الدخل : دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية** "رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية**.**
2. الدويري ,خالد وليد (2015) **"دور سياسة تمهيد الدخل في استقرار الشركات في بيئة اعمال غير مستقرة (دراسة ميدانية)** "رسالة ماجستير منشوره http://mohe.gov.sy/master/Message/Mc/khalid%20aldweri.pdf

3. الساعدي، حكم حمودة فلح(2013) ،" **استخدام قانون بنفورد في كشف إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**،رسالة ماجستير- علوم المحاسبة_كلية الادارة والاقتصاد_جامعة بغداد العراق
4. الشمري , ميسون دهام حماد (2016) "أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي : دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل2010 - 2014)",رسالة ماجستير منشوره https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b46854f250_1.pdf
5. عريضة اماني إبراهيم إسماعيل(2017) **"أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"** رسالة ماجستير قسم المحاسبة -كلية الأعمال-جامعة الشرق الأوسط.
6. عواد، روحي وجدي عبد الفتاح،(2010) " **محاسبة القيمة العادلة واثرها على الأزمة المالية العالمية"** ، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط .
7. قشلان, باسل فهد عبد الحميد,(2011) **"اثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الاردنية في ضوء الازمة المالية العالمية"** رسالة ماجستير قسم المحاسبة كلية-الاعمال جامعة شرق الاوسط.
8. الكرعاوي, محمد سلمان داود,(2019)**" القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيرها في دعم القرارات الاستثمارية"** بحث تطبيقي في مصرفين بغداد والخليج التجاري رسالة ماجستير مقدمة الى: مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في المحاسبة.
9. يونس ,خالد عبد الرحمن جمعة,(2011)" **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم** "رسالة ماجستير منشورة لجامعة الإسلامية – غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجـــارة قسم المحاسبــة والتمويل.

First:BOOKS

1. Alexander, david & Christopher Nobes (2010) "' **Financial Accounting**' an International Introduction Fourth Edition

2. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, (2013)' **Financial Accounting**', Ninth Edition. http://downloadslide.blogspot.com/..

Second : Periodicals, Articles and Thesis.

1. Barnea, A., J. Ronen and S. Sadan**,"Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items",** ThAccounting Review, January 1976.**e**
2. Beidleman, C.R. (1973). "**Income smoothing: The role of management**". The Accounting Review 48(4) (October): 653-667.
3. Chong,H Gin,''Is **income smoothing ethical?**'' in Journal of Corporate Accounting & Finance · November 2006 DOI: 10.1002/jcaf.20261.
4. Fudenberg, D. and Tirole J. (1995)**. "A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents".** Journal of Political Economy 103(1): 75-93
5. Herrmann , D. and Inoue , T. "**Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Emprical Test Using Depreciation Changes in Japan** " Journal of international Accounting , Auditing and Taxation , 1996 , P P. 161 – 178 , Vol. 5. No. 2 .
6. International Financial Reporting Standards (IRFS). IFRS 13**(2017).**" **Fair value measurement" [online**]. https://www.pkf.com/media/10032366/ifrs-13-fair-value-measurement-summary.pdf.
7. Koch, B.S.(1981**)."Income smoothing: An experiment"**.The Accounting Review 56(3) (July): 574-586.
8. Shalini Talwar1, Ms. Kinjal Mehta2,(2014**) "Devising a Model for Accounting Fraud Detection Based on Benford's Law"** IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925. PP 01-09 (16).

9. Victor Munteanu1, Marilena Zuca2(2015)**Debate Regarding Measuring Accounting Value:Historical Cost against Fair Value** Academic Journal of Economic StudiesVol. 1, No.4, December, pp. 91–102
10. Amélia Silva (2013)"**The application of Benford's Law in detecting accounting fraud in the Financial Sector** https://www.repository.utl.pt/bitstream/10400.5/11030/1/DM-ASCDS-2013.pdf
11. Anna Kasyan ,Paula Gomes Dos Santos, Carlos Pinho, Vera Pinto **Disclosure of Fair Value Measurement Techniques of Financial Instruments – Study applied to the Portuguese Banking Sector according to IFRS 13"** International Journal of Business and Management Invention (IJBMI) ISSN (Online): 2319 – 8028, ISSN (Print): 2319 – 801X www.ijbmi.org || Volume 7 Issue 9 Ver. 1 || September 2018 || PP—32-44
12. Durtschi, Cindy, William Hillison, and Carl Pacini.(2004), **"The effective use of Benford's law to assist in detecting fraud in accounting Data**, Vol5, No 1, P17-34.
13. Hepworth, S., **"Periodic Income Smoothing,"** THE ACCOUNTING REVIEW (January 1953), pp. 32-39.
14. Taktak, Neila Boulila, Ridha Shabou& Pascal Dumontier(2010)" **Income Smoothing Practices: Evidence from Banks Operating"** International Journal of Economics and Finance Vol. 2, No. 4; November
15. Lin &.Pei-Hui Hsu**"FAIR VALUE ACCOUNTING AND EARNINGS MANAGEMEN "T**Eurasian Journal of Business and Management, 4(2), 2016, 41-54 DOI: 10.15604/ejbm.2016.04.02.004